أقامتها مساء أمس الأول في جمعية الخريجين تحت عنوان "رؤية وطن"

ندوة «الوحدة الطلابية»: الكويت تعيش أسوأ مراحلها

أكد النائب مسلم البراك ان من حق المواطنين ان ينتقدوا ممثليهم من خلال عملهم في مجلس الأمة، لكن اذا اردنا ان نشخص «العلة» فعلينا ان نتجه اليها بشكل مباشر في ظل وجود مشكلة كبيرة تقودها حكومة ناصر المحمد وليس مجلس الأمة، جاء ذلك على خلال الندوة التي أقامتها قائمة الوحدة الطلابية مساء امس الاول في جمعية الخريجين تحت عنوان: «رؤية وطن» وبمشاركة من نواب مجلس الأمة والفعاليات السياسية في البلاد ووسائل الإعلام المختلفة وعدد كبير من الطلبة المشاركين في الندوة.

وأشار الى ان وجود وزير ميداني أفضل من وجود 10 نواب متخصصين في ظل افتقادنا مجلس وزراء مكونا من ادارة عليا، مع وجود بعض الوزراء الذين يعلمون في وزاراتهم أكثر من 25 عاما ولا أحد يعرف الاعمال التي قاموا بها خلال هذه الفترة الطويلة وفي المقابل وجود بعض الوزراء عملوا عدة أسابيع والشعب الكويتي يكن لهم كل الاحترام والتقدير.

وبين ان جزءا من المشكلة التي نعاني منها هو حكومة ناصر المحمد التي هي السبب الأول والأخير في تعطل التنمية في البلاد من خلال الفشل الذريع الذي ينتهجه وزراؤه والانحدار في مختلف قطاعات الدولة.

وتابع: لو سألنا أي طفل في الكويت ما رأيك في الوضع الاقتصادي في البلاد؟ لأجاب ان المسيطر على الوضع الاقتصادي في البلاد 5 أشخاص فقط لاغير وهم المسيطرون على كل صغيرة وكبيرة في البلاد.

وأضاف: ان التخبط الذي تشهده الدولة في ظل سيطرة التجار المتنفذين على جميع المناقصات مهما كانت مبالغ تلك المناقصات، أعطانا مؤشرا خطيرا لهذه التجاوزات التي كان لها الأثر السلبي في تنفيذ خطة التنمية وسحب بعض المناقصات المستوفاة الشروط بحجج غير منطقية على أنها غير مستوفاة الشروط.

وبين ان الدولة ضخت مبالغ كبيرة في الكثير من المشاريع في ظل وجود العديد من المشاكل الحقيقية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل عدم ثقتنا في الحكومة الحالية حكومة ناصر المحمد التي عجزت عن حلها.

وأشار الى التخبط الذي يفعله بعض الوزراء بتعيين ما يقارب الـ 26 مستشارا في وزارته دون نتائج لوجود هؤلاء المستشارين في تلك الوزارة، ووفقا لما جاء في ميزانية الدولة فإن الهدر بعدم تطبيق القانون يصل الى 500 مليون دينار.

وبين أننا امام ميزانية مجنونة تصل إلى 20 مليار دينار وأمام خطة تنموية وصلت إلى 37 مليار دينار في ظل عدم وجود خطة شفافة للعمل بها مقابل تلك الأرقام الموجودة لدينا والإمكانيات المتوافرة.

واستغرب كيف نعرف مصادر التمويل لهذه الخطط مع عدم معرفة الحكومة للخطط التي ستنفذها من خلال تلك الأرقام الخيالية.

وفي سياق الكوادر الحكومية أكد البراك ان كادر المعلمين استحقاق لهم ككادر المهندسين ومهنة التعليم يجب أن تكون مهنة جاذبة وليست طاردة في ظل وجود مدرس فيزياء واحد من أصل 36 ألف مدرس.

وبين ان مجلس الأمة الحالي افسد مجلس على مستوى التاريخ البرلماني للبلد وذلك بسبب استمرار القياديين في مناصبهم وتعامل الحكومة بالدينار وفي ظل عدم تنفيذ الحكومة كلمات صاحب السمو الأمير أثناء استقباله الحكومة الجديدة ورئيس الحكومة الذي لا يستخدم صلاحياته في اصلاح البلد من المشاكل التي يعانيها المواطن الكويتي.

وبين ان هناك 9 طالبات حصلن على المعدلات المطلوبة لكي يدخلن كلية الطب ومستوفيات كل الشروط وكانت معدلاتهن أعلى من المعدل المطلوب وكانت المفاجأة «ليس هناك مقاعد شاغرة».

وأشار الى ان أزمة الطلبة غير المقبولين في الجامعة والذين وصل عددهم الى 2500 طالب وطالبة سببت ضجة كبيرة وبعد طلبنا عقد دور انعقاد غير عادي بدأت الحكومة جديا التفكير في أن يتم قبولهم في الفصل الثاني من العام الدراسي، متسائلا: لماذا لا يكون ذلك الحل في وقت الأزمة التي شهدناها وخلال استيفاء الطلبة كل الشروط لقبولهم في الجامعة ما أعطى شعورا بالإحباط لجميع طلبة الكويت في الداخل والخارج بسبب آلية العمل التي تعمل بها حكومة ناصر المحمد؟!

وتمنى البراك الا يطول عمر مجلس الأمة الحالي حتى يعيد الناس النظر في اختياراتهم خاصة تجربة النساء الحاليات في المجلس وليس تجربة إشراك المرأة في الحياة السياسية، مشددا على ان هناك نوابا ونائبات دخلوا المجلس لا يملكون فلسا أصبحوا يتحدثون بلغة الشيكات والملايين اليوم بعد ان سلموا اراداتهم لرئيس الوزراء وحولوا المجلس الى بقالة.

وقال البراك ان رئيس الوزراء يبحث في الأساليب المشروعة وغير المشروعة حتى يستمر في منصبه ويتعامل بمنطق الفواتير السياسية لأنه لا يوجد منصب في الكويت إلا بيده.

وفي معرض حديثه عن استمرار ملف الترضيات السياسية بالدستور والقانون عرض الحائط والذي قال عنه ديوان المحاسبة ان اختياره غير قانوني كونه لا يرقى الى منصب مدير إدارة.

وتعهد البراك في ختام كلمته بأنه لن يقاضي احدا يفضح معلومة قد تفيد بأن مسلم البراك حصل على ثراء شخصي على مصلحة الشعب، مختتما بقوله «أقسم بالله العظيم ان الكويت ضاعت بسبب مجاملات الشعب لنوابه وعدم محاسبتهم، فحاسبوهم يوم الانتخابات».

بدوره، أكد النائب الأسبق مشاري العصيمي ان واقعنا الحالي في الكويت يحتاج الى صرخة مدوية وسط فرحة الربيع العربي، مرددا شعار «الشعب يريد إسقاط الفساد» كصرخة مدوية في وجه الفاسدين.

وقال العصيمي ان بعض أعضاء مجلس الأمة غير صالحين، ولا خطط ولا برامج أمام هذا الوضع المزري وإيماني بالله ثم بالشعب في القضاء على الفساد، معربا عن تأييده خروج المظاهرات لإسقاط الفساد الذي ينخر في البلاد.

وأوضح اننا سنصل الى عجز حقيقي بسبب هبوط أسعار البترول واسهم البورصات العالمية التي بها استثمارتنا الخارجية، متسائلا عن كيفية قيادة رئيس الوزراء لـ7 حكومات متتالية خلال 6 سنوات دون تطبيق لأي خطط او برامج عمل حكومية وسط عدم وجود رقابة حقيقية من بعض أعضاء مجلس الأمة.

واشار العصيمي الى اننا وصلنا الى حد فاصل لأن من يصدر ويراقب القانون هو أول من يحرض الحكومة على مخالفته، مبينا ان الخطط التنموية والقانون مسطرة واحدة تطبق على الكبير قبل الصغير.

وأضاف العصيمي طوال حياتي النيابية لم أوافق على اي ميزانية عامة للدولة مادامت الحكومة لا تملك خطة تنموية، لدرجة ان الحكومة أحضرت رئيس وزرائها فجرا لكي تكمل نصاب تمرير الميزانية التي رفضت تأييدها عام 1992 بسبب غياب الخطة.

واشار الى ان سوء الإدارة هو المعطل الرئيسي لعملية التنمية في الكويت، ووصف الإدارة بأنها متخلفة وعفنة عفى عليها الزمن، مؤكدا ان الكويت تدار منذ 50 سنة مضت بنفس الأسلوب، مؤكدا ان الوضع الحالي للكويت أشبه بوضعها عام 1997 حينما كان سعر برميل النفط 7 دولارات والميزانية العامة لا تكفي لصرف الرواتب.

من جهتها، قالت المستشارة الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة شركة ادفانتج للاستشارات الاقتصادية صفاء الهاشم اننا نعرف ما العلة والحلول لاقتصادنا لكن هناك سوء استماع في الهرم الحكومي نتيجة العجز عن التطبيق.

واشارت الهاشم الى الافتقاد للتخطيط الاستراتيجي للاقتصاد في الكويت بايجاد بديل عن النفط بالتركيز على التنمية البشرية ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة للاستفادة من الفوائض النفطية التي وصلت الى معدلات مرتفعة في هذا العام.

وأضافت الهاشم ان الوزير في حكومتنا لا يوجد لديه اي صلاحيات وحتى لا يستطيع مواجهة نائب كما ان هناك تدخلا من قبل السلطة التشريعية في الأداء الحكومي بسبب عدم تطبيق الكامل للمادة 50 من الدستور، مؤكدة ان الحل يكون بتطبيق القانون والسرعة والدقة في تنفيذ الخطط التنمية التي تبحث الحكومة في تمويلها بعد اقرارها منذ سنة و8 شهور وكأنها أنجزت العربة قبل التوابر.

وأعربت عن املها في ان تجد وزيرا صلبا في دفاعه ونائبا واعيا في رقابته، كما أعربت عن استحداث منصب مفتش عام يكون حلقة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدة ان عمل هذا المفتش يختلف تماما عن عمل ديوان المحاسبة.

وبينت الهاشم ان نحو 62,3 من سكان الكويت تتراوح أعمارهم بين 16 و26 سنة وسيكون لدينا بعد 10 سنوات نحو 50 الف خريج يحتاجون لفرص عمل مقابل خطة تنمية عرجاء تفتقد أي لمسة جمال بعد ان اتت دون مقاييس، معربة عن عدم رؤيتها لأي بوادر للتطبيق الصحيح لهذه الخطة ولا أولوياتها.

وردا على تساؤل يقضي باتهام القطاع الخاص بأنه كسول، أفادت الهاشم بأنه لا يملك سوى الإشارة الى العلة لكنه يبقى طيلة حياته رأس المال العزيز وليت الحكومة تمتلك ربع ديناميكيته في تطبيق القرار على ارض الواقع، والذي طاح في الأزمة الاقتصادية العالمية لأنه لم يجد الدعم الكافي له كما انه افتقد التكاتف امام الحكومة التي لم تستشره.

وأضافت الهاشم اننا قدمنا سيناريوهات بالحلول بالتركيز على 4 موارد اخرى غير النفط لكن يبقى التطبيق والتنفيذ هو الاهم من تقديم هذه السيناريوهات، مشيرة الى اننا نحتاج خلال الـ 30 سنة المقبلة الى تغيير كامل في جيل الشباب مع اهمية الابتعاد عن الطائفية والمذهبية وحسن الاستماع من قبل الحكومة، مقللة من توابع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي أكدت انها اهون بكثير عن ازمة عام 2008.

البراك والعصيمي والهاشم خلال الندوة

البراك: الحكومة السبب الرئيسي في تدهور أحوال البلد

العصيمي: القانون مسطرة واحدة يجب أن تطبق على الكبير قبل الصغير

الهاشم: 50 ألف خريج يحتاجون لفرص عمل مقابل خطة تنمية عرجاء

جانب من الحضور

وزير التنمية استقبل رئيس اتحاد المكاتب الهندسية

الهارون يدعم إلغاء استثناء الجهات الحكومية من تبعية لجنة اختيار الاستشاريين

عبدالوهاب الهارون متوسطا م.بدر السلمان وأعضاء اتحاد المكاتب الاستشارية الهندسية

أثنى اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية على التجاوب السريع الذي أبداه وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية عبد الوهاب الهارون، مع مقترحات الاتحاد لتفعيل دور المكاتب الهندسية والدور الاستشارية المحلية في مشاريع الدولة التنموية وإزالة العثرات التي تواجه أداء إدارة المستشارين في الوزارة، مشيرا الى استقبال الوزير الهارون لرئيس الاتحاد م.بدر السلمان ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد م.مازن الصانع، وأمين الصندوق م.جابر أبو الحسن، وأمين السر م.فتوح العصفور، وأعضاء مجلس الادارة هاشم الموسوي، م.جاسم البناي وم.حسين سلامة.

وأوضح رئيس الاتحاد م.بدر السلمان في تصريح له: أن الوزير الهارون أبدى تفهما لمطالب الاتحاد ودعمه اللامحدود من أجل وقف تعثر أداء إدارة المستشارين في الوزارة، وتأخير مشاريع التنمية، وتجاوز الكثير من الجهات الحكومية لهذه الادارة الهامة والسعي لمطالبة مجلس الوزراء بإلغاء الاستثناءات لأكثر من عشر جهات حكومية من التبعية للجنة اختيار البيوت الاستشارية، مؤكدا أن هذا الأمر أسهم في التعدي على المال العام ومحاربة القطاع الخاص من خلال تفضيل المستشار العالمي على المحلي وتوقيع عقود استشارية مع المستشارين العالميين، ومخالفة قوانين مزاولة المهنة الهندسية في الكويت.

وأشار السلمان إلى أن مجلس إدارة الاتحاد أوضح للوزير الهارون أيضا المخالفة التي تقع فيها بعض المشاريع الحكومية من خلال طرح المشاريع بنظام التصميم والتنفيذ المخالف لقانون المناقصات المركزية، مما يعد تجاوزا على دور المستشار المحلي ومساهمته في مشاريع خطط التنمية، مضيفا أن الاتحاد أبدى استعدادا للتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية والجهات المعنية للمساهمة في وضع مقترحات لمعالجة أسباب بطء الاجراءات وتأخر طرح المشاريع وإعطاء دور أساسي للمكاتب الاستشارية المحلية للمساهمة في دفع عجلة مشاريع التنمية واختصار الدورة المستندية في طرح المشاريع والمحافظة على جودة المشاريع والمال العام، وأن الوزير أبدا تفهما لهذه المطالب.

وزاد رئيس الاتحاد: ان اللقاء مع الوزير تناول أيضا إعادة هيكلة إدارة الاستشاريين في الوزارة، وتعيين مستشار تخطيط يضع آليات قياس الأداء لمتابعة إنجاز الدعوات الاستشارية أسبوعيا وشهريا، تحديد مدد زمنية ملزمة لجميع الجهات الحكومية وإدارة المستشارين لإعداد الموصفات لكل مشروع والمعروفة باسم الـ TOR، وإعداد واصدار الدعوات، تقييم العروض الفنية والمالية، إعادة الموقع الالكتروني لإدارة الاستشاريين ليتضمن إعلانات طرح المشاريع، وإعلانات نتائج التقييم بشفافية، والتواصل مع المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية.

وأشار الى أن الاتحاد ناقش مع الوزير أن تكون لجنة البيوت الاستشارية مستقلة ولها دور رقابي شبيه بلجنة المناقصات المركزية، مضيفا أن اللقاء مع الوزير الهارون تناول أيضا موضوع تشكيل لجنة لإعادة دراسة اللائحة المنظمة التي تعمل فيها إدارة الاستشاريين واللجنة التي تحدد الاجراءات والنظم المتبعة في الدعوات والمشاريع الاستشارية وآليات التظلم وخلافه.

القناعي: جزء من الفعاليات التراثية التي ترسم البهجة والسرور

«تعاونية مشرف» احتفلت بالقرقيعان في أجواء رمضانية مميزة

جانب من حفل القرقيعان

في أجواء رمضانية مميزة أقامت جمعية مشرف التعاونية حفل القرقيعان السنوي لأبناء المنطقة والمساهمين في صالة من كسب يدي حيث أعدت اللجنة الاجتماعية برنامجا متميزا استمتع فيه الجميع باللمة الحلوة التي تخللتها فقرات تراثية ومسابقات وانشطة ترفيهية وهدايا وكان يوما عائليا للأطفال وعائلاتهم استمتعوا فيه بالعديد من الانشطة الهادفة والترفيهية.

واكد امين السر ورئيس لجنة العمل الاجتماعي عمر القناعي انه استكمالا لأعمال اللجنة الاجتماعية نظمت الجمعية حفل القرقيعان في صالة من كسب يدي ليكون حافلا بالأنشطة والمسابقات والهدايا التي تحمل المرح والمتعة للأطفال في هذه المناسبة التراثية التي لها معنى جميل في نفوسنا وهو موروث تاريخي يجمع الاسرة من خلال تلك الفعاليات، وقد شاركتنا هذه السنة فرقة شعبية مميزة تراثية تؤدي اغاني القرقيعان وبوطبيلة بالإضافة الى المسابقات والهدايا التي شارك فيها الكبير والصغير الى جانب الرسم على الوجوه ونقش الحنة وتوزيع علب القرقيعان وغيرها من المفاجآت.

وقال: تستمر جمعية مشرف في تعزيز التواصل مع ابناء المنطقة من خلال الحرص على التجدد والتميز وفي هذه المناسبة قدمت الادارة العامة للاطفاء عرضا ارشاديا للأطفال مع توزيع نشرات وكتيبات ارشادية مصحوبة بالهدايا من خلال فقرات حوارية مع المشاركين وقد شهد الحفل حضورا متميزا من الاهالي والاطفال والتي تخللها توزيع العديد من الهدايا على الصغار والكبار.

الشخصيات الكرتونية شاركت الأطفال حفل القرقيعان

«أعضاء هيئة التدريس»: حان الوقت لإقرار قانون الجامعات الجديد

اكدت جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت أنه قد حان الوقت لإقرار قانون الجامعات الحكومية الجديد بعد أن ظل حبيسا ومجمدا طيلة السنوات الماضية.

وقالت الجمعية في بيان لها إن هذا القانون ينظم التعليم الجامعي الحكومي فهو يتضمن مواد جديدة تعالج الخلل الموجود في القانون القديم «قانون 1966/29» الذي مضى عليه أكثر من 45 سنة كما ينظم العلاقة بين الجامعات الحكومية المختلفة عبر وجود مجلس أعلى للجامعات يتكون من وزراء ومديري الجامعات وأساتذة مهمتهم وضع السياسة العليا للتعليم الجامعي والحفاظ على المستوى المرموق لجامعة الكويت وضمان أن تكون الجامعات الحكومية الأخرى لا تقل عنها شأنا، وقد راجع هذا القانون كل من الإدارة الجامعية وجمعية أعضاء هيئة التدريس وبعض أعضاء مجلس الأمة وكذلك وزارتا التربية والتعليم العالي وهو جاهز وينتظر الإقرار من المجلس، أما ما يتم تداوله هذه الأيام من تعديل مادة واحدة فقط في القانون القديم حتى يسمح القانون بإنشاء جامعات جديدة، فنحن نرى ان مثل هذه الخطوة تمثل استمرارا للخطوات الترقيعية والإبقاء على مثالب القانون القديم وتعطيل بعض مواده ومخالفتها من قبيل عدم عقد مجلس الأقسام العلمية وعقد لجنة غير موجودة بالقانون وهي لجنة العمداء بحجة عدم مناسبة القانون للوضع الحالي للجامعة كما ان من شأن ذلك غياب استراتيجية موحدة للتعليم الجامعي بسبب عدم وجود المجلس الأعلى للجامعات في قانون 1966/29.

أما ما هو مطروح اليوم للنقاش في الجلسة الطارئة لمجلس الأمة فلا يعدو كونه حلولا مؤقتة لمشكلة كبيرة متراكمة وإذا أراد المجلس الحل الدائم فهو عبر إقرار القانون الجديد الذي يسمح وينظم إنشاء جامعات حكومية أخرى والاستعجال بإنشاء جامعة الشيخ صباح السالم بالشدادية، وزيادة السعة الاستيعابية لها.

ورغم محاولات الجمعية الحثيثة لإقرار هذا القانون الذي سيكون بكل تأكيد أحد الحلول الناجحة والمهمة في حل مشكلة تنامي وتزايد أعداد الطلبة المقبولين في جامعة الكويت والذي عانت منه الجامعة خلال الفترة الماضية، ووضعت الجامعة في مأزق كبير تجاه قبول هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة، فإننا حتى الآن لم نجد الاهتمام الكافي من الحكومة والمجلس لأسباب مبهمة وغير معروفة، مما تسبب في القيل والقال بين المهتمين بالشأن التعليمي من قبيل تنفيع الجامعات الخاصة أو الرغبة في تضمين مواد تعزز الاختلاط بين الجنسين، إلى آخره من أقاويل.

نحن ندعو وزير التربية ووزير التعليم العالي إلى تحمل مسؤوليته الكاملة حول ضرورة مناقشة وإقرار هذا القانون في الدورة الطارئة لمجلس الأمة يوم الخميس المقبل، وهو ما يمثل تحركا مهما لحلحلة هذه القضية التي شغلت بال الأوساط الجامعية والدولة والمواطنين معا.

كما أننا نحث الزملاء في لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في مجلس الأمة على مناقشة القانون الجديد في الجلسة الطارئة ليكون الأساس لأي جامعة جديدة وليسجل لهم إنشاء ثاني جامعة حكومية تكون رديفا لجامعة الكويت اليتيمة.

كما تؤكد الجمعية على مبادرة وزير التربية ووزير التعليم العالي للتحقيق في تعطيل العمل بالمدينة الجامعية الجديدة بالشدادية، وإحالة المتسببين للمساءلة القانونية والوقوف على آخر المستجدات بشأن هذا الأمر ونحن بانتظار تقرير ديوان المحاسبة في هذا الشأن لمحاسبة المقصرين.

وختاما نحن نأمل أن تسفر عن الدورة الطارئة حلول دائمة للتعليم الجامعي وليس فقط معالجة المشكلة الحالية ونحمل المسؤولية للحكومة والمجلس على حد سواء في حال تم إقرار حلول تنفيعية تمس سمعة جامعة الكويت والتعليم العالي في وطننا الحبيب من قبيل التدخل في شؤون الأقسام العلمية والتعيينات الجامعية وشروطها وتفريغ الجامعة من كلياتها كفصل مركز العلوم الطبية عن الجامعة أو دمج كلية التربية والتربية الأساسية واعتماد بكالوريوس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، فمن البديهيات الأكاديمية أن الأقسام العلمية هي التي تحدد التخصصات التي تحتاجها والجامعات التي تعتمدها كما أن من البديهيات الأكاديمية أن التعليم الجامعي والبحث العلمي لا جنسية له، مثل تلك الأمور لايعيها من هو بعيد عن الشأن الأكاديمي ولذلك ستكون لنا وقفة واضحة لا لبس فيها في حال تم المساس بتلك المبادئ الأكاديمية من قبل الحكومة أو المجلس.